الصباح الاقتصادية
12
العدد 3478 - السنة الثانية عشرة
الخميس 27 محرم 1441 - الموافق 26 سبتمبر 2019
Thursday 26 September 2019 - No.3478 - 12 th Year

مؤشرات البورصة تستعيد بريقها الأخضر سريعاً

ارتفاع جماعي للمؤشرات

انتهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاربعاء على ارتفاع المؤشر العام 6ر6 نقطة ليبلغ مستوى 01ر5741 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر12 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 8ر117 مليون سهم تمت من خلال 5932 صفقة نقدية بقيمة 10ر26 مليون دينار كويتي (نحو 7ر88 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 18ر18 نقطة ليصل إلى مستوى 4ر4719 نقطة بنسبة 39ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 6ر73 مليون سهم تمت عبر 2744 صفقة نقدية بقيمة ثمانية ملايين دينار (نحو 2ر27 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 1ر1 نقطة ليصل إلى مستوى 4ر6264 نقطة بنسبة 0ر02 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 16ر44 مليون سهم تمت عبر 3188 صفقة بقيمة 18 مليون دينار (نحو 2ر61 مليون دولار).

وكانت شركات (العقارية) و(الخليجي) و(المنتجعات) و(المتكاملة) و(تمدين ع) الأكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (ارزان) و(كابلات) و(اهلي متحد) و(خليج ب) و(بيتك) الأكثر تداولا وشركات (اموال) و(تحصيلات) و(وطنية د ق) و(السورية) و(المدن) الأكثر انخفاضا.

وتابع المتعاملون اعلانا من شركة المعادن والصناعات التحويلية عن ترسية مناقصة عليها من وزارة الصحة بقيمة 8ر815 الف دينار (نحو 2ر7 مليون دولار) لتشغيل وصيانة وادارة محرقة كبد الاولى لمدة ثلاث سنوات.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل للمتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأس مالها ما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

ومن الأدوات التي تتضمنها المرحلة الثالثة (البيع على المكشوف) وهي عملية يتم من خلالها بيع ورقة مالية مقترضة بهدف شرائها لاحقا بقيمة أقل وبالتالي تحقيق ربح مساو للفرق بين سعر البيع على المكشوف وسعر الشراء لاحقا وتتم هذه العملية عبر مكاتب وساطة معتمدة. وتتضمن المرحلة الثالثة أيضا (صفقات المبادلة) وهي صفقات تبادل لورقة مالية مدرجة بأخرى مدرجة تتم بين طرفين بشكل مباشر سواء من الشركات أو الأفراد كما تتضمن (عرض الشراء) إذ يتاح لأي شخص شراء نسبة لا تقل عن 5 في المئة ولا تزيد على 30 في المئة من أسهم أي شركة مدرجة.

«التجارة» تضيف 7 أنشطة للدليل الموحد للتصنيف الخليجي

اصدرت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس الاربعاء قرارا اضافت بموجبه سبعة انشطة الى الانشطة التجارية في الدليل الموحد لتصنيف الانشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقالت الوزارة في بيان صحفي ان الانشطة التي تضمنها القرار هي معهد صحي للاطفال واعمال نظم الدفع والتسوية الالكترونية وخدمات تحصيل وايصال الاموال والاشياء الثمينة الكترونيا.

واضافت ان القرار تضمن ايضا انشطة تحصيل الفواتير إلكترونيا وخدمات تحصيل وايصال الأموال نقدا عبر اجهزة نقاط البيع المباشر وتحصيل الفواتير اضافة الى انتاج المستهلكات الطبية من الأقمشة غير المنسوجة.

واوضحت ان هذه الإنشطة تخضع لرقابة وزارة الصحة وبنك الكويت المركزي ووزارة (التجارة) وادارة مكافحة غسل الاموال ومكافحة الارهاب والهيئة العامة للصناعة.

خلال اجتماع وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون

بنك برقان ينال جائزة التميّز في «إحلال العمالة الوطنية»

جانب من تسليم الجائزة

اضاف بنك برقان، احد انشط المصارف التجارية في دولة الكويت والمنطقة، نجاحا جديدا إلى سلسلة نجاحاته، حيث حصد جائزة التميّز في « إحلال العمالة الوطنية» وذلك بناء على ترشيح بنك برقان من ضمن الشركات التي حققت أعلى نسبة توطين للوظائف خلال سنة 2018. هذا الانجاز جاء خلال اجتماع وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي في سلطنة عمان. و قد تسلمت الجائزة بالنيابة عن بنك برقان معالي الرشيد رئيس الموارد البشرية والتطوير في بنك برقان في العاصمة العمانية بتاريخ 4 سبتمبر 2019.

منذ عام 2015، قام بنك برقان بتوظيف أكثر من 500 مواطن محققا تقدما في نسب توظيف العمالة الوطنية وسخر لهم البرامج والامكانيات في سبيل تنمية وتطوير مستواهم الوظيفي وإتاحة الفرصة أمامهم لصقل مهاراتهم. لقد تم توظيف الموظفين في أقسام بنك برقان المختلفة مثل إدارات خدمات التجزئة المصرفية والعمليات والاستثمارات والمخاطر.

وفي المناسبة، قالت هاله الشربيني- رئيس مدراء الموارد البشرية والتطوير للمجموعة في بنك برقان: «تعد هذه الجائزة إنجاز رائع لنا جميعاً في بنك برقان يضاف إلى إنجازات بنك برقان نحو سعيه المستديم في مجال التوطين و الإحلال. ونحن نسعى جاهدين لتعزيز وتطوير العنصر البشري لدينا من خلال توظيف موظفين طموحين مبدعين ومبتكرين». وتابعت الشربيني قائلة: «يأتي هذا الالتزام كجزء من استراتيجيتنا القوية لاطلاق الطاقات الشابة وتوفير الدعم لرؤية الكويت 2035 التنموية لتصبح مركزاً مالياً رائداً في المنطقة. لدينا حالياً نسبة 73٪ من الموظفين الكويتيين كجزء من عائلة بنك برقان».

يعمل حالياً في بنك برقان 736 موظفاً عبر شبكة فروعه المحلية الواسعة الانتشار، ومع رفع نسبة معدلات العمالة الوطنية في البنك، يظل بنك برقان مثالاً ناجحاً يحتذى به ونموذجا للقطاع الخاص الكويتي في إستقطاب أفضل الكفاءات الوطنية، وفي تسخير كافة الامكانيات للشباب الكويتي الواعد وتسليحهم بالمهارات الأساسية من خلال برامج التدريب والتطوير الحديثة تمهيداً لشغلهم مراكز قيادية في البنك مستقبلاً.

بزيادة 4.2 في المئة سنويا

«بيتك»: 37.8 مليار دينار.. إجمالي النشاط الائتماني خلال يوليو 2019

■ التسهيلات الشخصية تشكل 42.6 % من الائتمان الى 16.1 مليار دينار بنمو سنوي 5 %

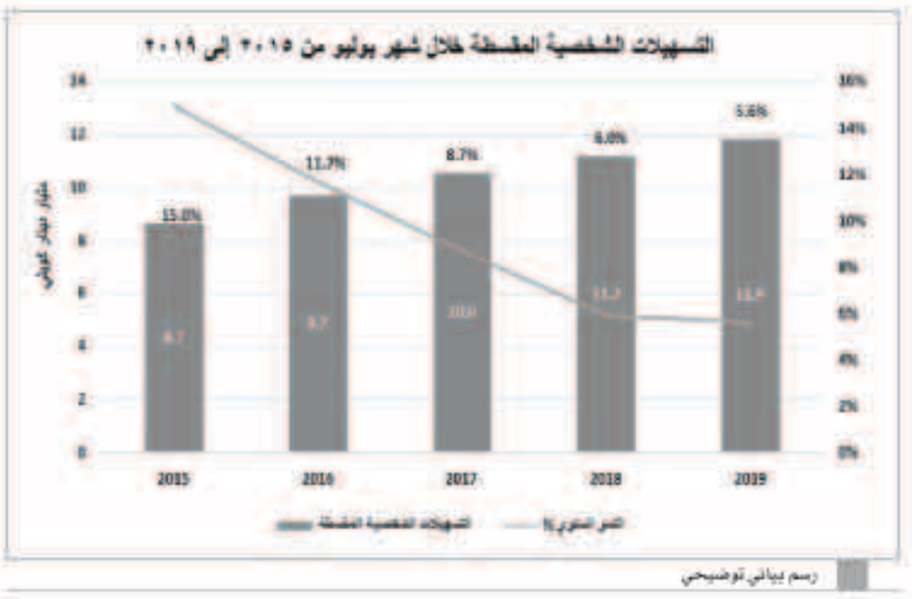

رسم بياني توضيحي

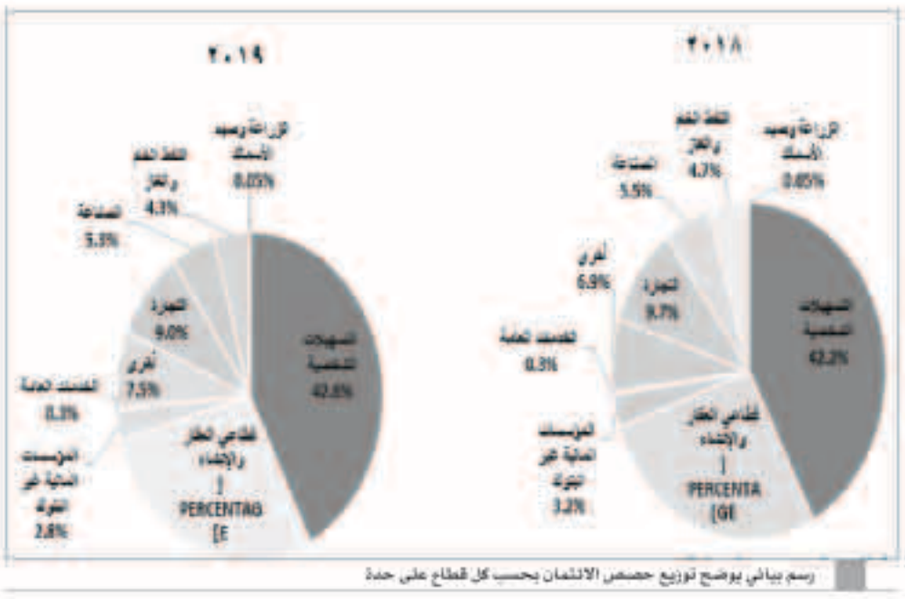

رسم بياني يوضح توزيع حصص الائتمان بحسب كل قطاع على حدة

■ ارتفاع حصة قطاعي العقار والإنشاء 28.2 % من التسهيلات الائتمانية إلى 10.6 مليار دينار بنمو سنوي 7.3 %

■ ارتفاع حصة قطاع النفط والغاز الى 1.6 مليار دينار بزيادة 0.3 % شهريا

■ ارتفاع الائتمان إلى قطاع الزراعة 20 % الى 19.7 مليون دينار

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«بيتك» أن النمو السنوي للائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الكويتي سجل في يوليو من العام الحالي 4.2% وفقا لآخر بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، (ويحتل النمو في يوليو 2019 المركز الثالث لنفس الشهر خلال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى 2019، فيما ارتفعت ارصدة الائتمان بأعلى نسبة في شهر يوليو من عام 2016 أي بنحو 8.2%)، إذ بلغ الائتمان الممنوح 37.8 مليار دينار في يوليو مقابل 36.2 مليار دينار في يوليو 2018.

بينما تراجع إجمالي الائتمان الممنوح بنحو 0.3% على أساس شهري مقارنة مع يونيو 2019.

سجلت ارصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو 761.9 مليون دينار بنسبة 5% مقارنة مع يوليو 2018، مقتربة للمرة الأولى من حاجز 16.1 مليار دينار (تمثل 42.6% من إجمالي الائتمان في يوليو 2019)، يليها قطاعا العقار والإنشاء بنمو بلغ 725.3 مليون دينار ونسبته 7.3% حين سجلت 10.6 مليار دينار، يليه من حيث قيمة النمو قطاعات أخرى بحوالي 327.5 مليون دينار أي بنسبة 13% حين بلغت نحو 2.8 مليار دينار (تمثل 7.5% من إجمالي الائتمان)، يليه قطاع الصناعة بنمو بلغ 16.9 مليون دينار أي بنسبة 0.8% وصولا إلى 2 مليار دينار (تمثل 5.3% من إجمالي الائتمان)، وارتفع ايضا الائتمان إلى قطاع الزراعة وصيد الأسماك بنحو 3.3 مليون دينار أي بنسبة نمو 20%.

وقد تراجعت على أساس سنوي التسهيلات الموجهة لقطاع التجارة وإلى قطاع النفط الخام والغاز، وقطاع المؤسسات المالية غير البنوك وإلى قطاع الخدمات العامة أيضا، وبلغت قيمة التراجع نحو 138.1 مليون دينار و101 مليون دينار و76.7 مليون دينار و1.5 مليون دينار، على التوالي، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 3.9% و5.9% و6.7% و1.3% على التوالي.

وتشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، إذ بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في يوليو من العام الحالي 42.6% من إجمالي الائتمان الممنوح، وهي أعلى بنحو طفيف من العام الماضي البالغة نحو 42.2% (وذلك لارتفاع إجمالي الائتمان بنحو 4.2% وارتفاع التسهيلات الائتمانية الشخصية بنسبة مقاربة قدرها 5%)، في حين ارتفعت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء معا الى 28.2% من إجمالي الائتمان الممنوح ، مقارنة مع 27.4% لنفس الشهر من 2018، بالتالي ارتفعت حصة القطاعات الثلاثة بنحو طفيف عن حصتها في إجمالي الائتمان حين بلغت 70.7% في يوليو مقابل 69.6% في يوليو 2018.

ويمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية الشخصية بحسب الغرض الممنوحة له إلى4 أنواع.

النوع الأول يضم التسهيلات المقسطة وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتمنح لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص شراء أو ترميم السكن الخاص، تراجعت حصتها من التسهيلات الشخصية إلى 73.8% في يوليو مقارنة مع 73.3% في يوليو 2018، بينما يعد النوع الثاني من حيث الحجم ذلك التمويل الموجه لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، وتشكل 15.9% من التسهيلات الائتمانية الشخصية أي أقل من حصتها البالغة 16.3% من التسهيلات الإئتمانية الشخصية في يوليو 2018.

أما التمويل الاستهلاكي النوع الثالث فإنه يشكل 7.9% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في يوليو ، أعلى من حصتها التي مثلت 6.7% في يوليو 2018، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة. وقد تراجعت حصة القروض الشخصية الأخرى الى 2.3% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في يوليو 2019 مقارنة مع 3.7% حصتها في يوليو 2018.

سجلت التسهيلات الائتمانية المقسطة 11.9 مليار دينار مرتفعة 5.6% عن حجمها في يوليو 2018.وعلى أساس شهري ارتفعت بنسبة ضئيلة 0.6% مقارنة مع يونيو 2019.

وقد ارتفعت التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية إلى 2.56 مليار دينار بنمو سنوي 2.6% في يوليو، فيما تراجعت شهريا 0.7% مقارنة مع 2.58 مليار دينار في يونيو 2019.

القروض الشخصية الاستهلاكية يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، وبلغت مستويات الائتمان الممنوح لهذا الغرض للمرة الأولى حاجز 1.27 مليار دينار في يوليو مواصلة تسجيل معدلات زيادة متتالية منذ بداية العام مرتفعة بنسبة غير مسبوقة في 5 سنوات 24.6% عن 1.1 مليار دينار في يوليو عام 2018، بينما ارتفعت 3.7% على أساس شهري مقارنة مع 1.23 مليار دينار في يونيو 2019.

ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء بنسبة 7.3% على أساس سنوي وهي أعلى نسبة في الخمس سنوات الماضية وصولا إلى 10.6 مليار دينار في يوليو 2019، بينما ارتفعت بنحو 0.1% على أساس شهري.

وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة في يوليو نحو 3.4 مليار دينار، بتراجع شهري 1.3% مقارنة مع يونيو 2019، وسنويا فإن الائتمان لهذا القطاع انخفض بنسبة غير مسبوقة في أكثر من خمس سنوات بنحو 3.9% مقارنة مع يوليو2018.